| 2025 | Vol. 16 .NO.(68) | الصفحة(989-1003 ) | الاصدار (16) ،العدد (68) |
|---|---|---|---|

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الأكاديمية العلمية

مجلة الدراسات التاريخية والحضارية

Journal of historical & cultural studies
Print - ISSN: 20231116 & Online - ISSN: 88192663
Journal Homepage:
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/396

# عبد المحسن السعدون ودوره في الصراع العراقي التركي 1922-1926 (ولاية الموصل نموذجاً)

**اسم الباحث/ ة (1): م. م. محمد جليل ابراهيم**
**الدرجة العلمية: ماجستير**
**التخصص العلمي: تاريخ**
**مكان العمل: جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الانسانية/ قسم التاريخ**

**ملخص البحث عربي:**

**نشأت قضية الموصل نتيجة لسقوط الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤- ١٩١٨م) وتقسيم اجزائها، حيث اعتبر الموصل من أغنى الأقاليم العثمانية، نتيجة للنفط الذي تم اكتشافه في تلك الفترة في هذا الاقليم في كل من أربيل ودهوك وكركوك و نينوى بالإضافة للسلع الثمينة مثل القطن، فقد كان الموصل بمثابة العاصمة التجارية للدولة العثمانية الأمر الذي جعل الأتراك يتمسكون بالسيادة على هذا الاقليم على الرغم أن بريطانيا احتلت هذا الاقليم وفصلته عن تركيا إلا أن تركيا لم تعترف بهذا الاحتلال، ومن ناحية أخرى فإن بريطانيا لم تمنح الاقليم لدولة العراق الفتية التي تأسست عام ١٩٢٠م، الأمر الذي جعل الوضع معقد وأدخل العراق في صراع مع تركيا حول إقليم الموصل وكان لعبد المحسن السعدون دور مهم في هذا الصراع بوصفه رئيس حكومة العراق في العهد الملكي لأربع مرات.**
**تناول البحث الحديث عن عبد المحسن السعدون ودوره في الصراع الذي حصل بين العراق وتركيا حول ولاية الموصل وإلى الاتفاقيات وموقف عصبة الأمم المتحدة التي قررت الحل النهائي للقضية .**

**الكلمات المفتاحية:** عبد المحسن السعدون، العراق، تركيا، الموصل


**Corresponding author:**

# Abdul Mohsen Al-Saadoun and his role in the Iraqi-Turkish conflict of (1922-1926) Mosul province is a model

**Name of the researcher (1): M. M. Mohammed Jalil Ibrahim**
**Scientific degree: master**
**Scientific specialization: history**
**Place of work: Tikrit University / Faculty of education for Humanities / Department of history**

**Research summary Arabic:**

**The issue of Mosul arose as a result of the fall of the Ottoman Empire after the first World War الموصل -١٩١٤) M) and the division of its parts, as Mosul was considered one of the richest Ottoman provinces, as a result of the oil that was discovered in that period in this province in Erbil, Dohuk, Kirkuk and Nineveh in addition to precious commodities such as cotton, Mosul served as the commercial capital of the Ottoman state, which made the Turks cling to sovereignty over this territory, although Britain occupied this territory and separated it from Turkey, but Turkey did not recognize this occupation, and on the other hand, Britain did not grant the territory to the young state of Iraq, which was founded in ١٩٢٠, which made the situation complicated Iraq was involved in a conflict with Turkey over the territory of Mosul and Abdul Mohsen Al-Saadoun had an important role in this The conflict as the head of the government of Iraq in the royal era for four times.**

**The recent research dealt with Abdul Mohsen Al-Saadoun and his role in the conflict that took place between Iraq and Turkey over the Mosul mandate, as well as the agreements and the position of the league of the United Nations, which decided the final solution to the issue.**

**Keywords: Abdul Mohsen Al-Saadoun, Iraq, Turkey, Mosul**
**Received**: الاستلام
**Accepted**: القبول
**Available Online: September** / 2025 النشر المباشر- أيلول

 **Corresponding author:**

المقدمة:

سوف نتناول في هذا البحث التعرف على رئيس الوزارة العراقية عبد المحسن السعدون في دراسة لسيرة حياته وتأليفه للوزارات السعدونية الأربعة والتي عاصر خلالها مشكلة الموصل مع الدولة التركية وفي سياق وقوع الدولة العراقية تحت الانتداب البريطاني شكلت الموصل قضية بين ثلاثة أطراف فمن الجانب التركي عدت الموصل جزء من الدولة العثمانية التي تم تقاسمها بعد الحرب العالمية الأولى ومن الجانب البريطاني عدت الموصل جزء من العراق الواقع تحت انتدابها أما الجانب العراقي وهو الجانب الرئيسي في قضية الموصل التي اخذت بريطانيا الضوء في المناقشة مع الجانب التركي لأجل السيطرة على الموصل في الوقت الذي حاولت الحكومة العراقية ومن طرفها عبد المحسن السعدون محاولات مستمرة ليتم تمثيلها في قضية تخصها وصولاً لضم الموصل بوصفه جزء من الأراضي العراقية المستقلة.

**أهمية البحث:**

تأتي أهمية البحث كونه يعالج مشكلة على قدر كبير من الأهمية وهي قضية الموصل ودور عبد المحسن السعدون في الصراع العراقي التركي الذي حصل لأجل الموصل .

**هدف البحث:**

الوقوف على حقيقة الصراع العراقي التركي على الموصل خلال الفترة 1922-1926 ودور عبد المحسن السعدون في هذا الصراع.

**منهج البحث:**

المنهج التاريخي _ الوصفي التحليلي

حيث يقوم منهج البحث التاريخي على جمع المادة التاريخية التي تتمحور حولها الدراسة من مصادرها و مراجعها الأصلية ومن ثم وصفها وتحليلها من خلال مقارنتها مع غيرها من الأحداث التاريخية المعاصرة، وكل ذلك الهدف منه الوصول إلى الحقيقة التاريخية الجلية وهي الصراع العراقي التركية حول الموصل ودور عبد المحسن السعدون في هذا الصراع خلال الفترة 1922-1926.

**حدود البحث:**

الحدود الزمانية: الفترة الممتدة خلال 1922-1926.


**Corresponding author:**

الحدود المكانية: العراق (الموصل).

**أولاً: سيرة حياة عبد المحسن السعدون**

أولاً: النشأة والمسيرة التعليمية والعسكرية

وُلد عبد المحسن السعدون سنة 1879م في مدينة الناصرية، وينتمي إلى أسرة آل السعدون التي كانت تحكم إمارة المنتفق تاريخياً، وهي إمارة ضمت معظم مناطق جنوب ووسط العراق، وتكوّنت من تحالف واسع من القبائل والعشائر في ظل الحكم العثماني. تأسست الإمارة عام 1530م على يد الشريف حسن بن مانع، مؤسس أسرة آل شبيب التي عُرفت لاحقاً باسم آل السعدون نسبة إلى حفيده الأمير سعدون بن محمد(١).

تلقى عبد المحسن السعدون تعليمه الأولي وفق الأساليب المتبعة في ذلك العصر، ثم التحق بـ المدارس الرشدية التي أنشأتها الدولة العثمانية، وكانت مدة الدراسة فيها أربع سنوات. وبعد تخرجه منها، توجه إلى العاصمة العثمانية إسطنبول ليلتحق أولاً بـ مدرسة العشائر ثم بـ المدرسة الحربية، على غرار أبناء الأسر الوجيهة آنذاك. تخرج برتبة ملازم، وواصل تدرجه في السلك العسكري حتى بلغ رتبة مقدم مشاة(١).

اختاره السلطان عبد الحميد الثاني ليكون من مرافقيه الشخصيين مع أخيه عبد الكريم السعدون، وظلّ عبد المحسن في إسطنبول بعد خلع السلطان في انقلاب 27 نيسان 1909م. وفي العام التالي 1910م، انتُخب نائباً عن المنتفق في مجلس المبعوثان العثماني بعد انضمامه إلى جمعية الاتحاد والترقي(٣).

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وعودة العراقيين من المنافي، برز السعدون كأحد أبرز رجالات السياسة في العهد الملكي إلى جانب الملك فيصل الأول.

ثانياً: الوزارات التي ترأسها عبد المحسن السعدون

تولى عبد المحسن السعدون رئاسة أربع وزارات في تاريخ العراق الحديث:


**Corresponding author:**

1. الوزارة الأولى (1922–1923):

كُلّف بتشكيلها في 28 تشرين الثاني 1922 بعد استقالة وزارة عبد الرحمن النقيب الثالثة، واستمرت حتى 22 تشرين الثاني 1923.

2. الوزارة الثانية (1925–1926):

شكّلها في 26 حزيران 1925 بعد استقالة وزارة ياسين الهاشمي. وبعد نحو سنة ونصف، قدم السعدون استقالته في 1 تشرين الثاني 1926 بسبب الخلافات السياسية داخل حزبه (حزب التقدم)، وخاصة في مسألة انتخاب رئيس مجلس النواب. قَبِل الملك الاستقالة في 21 تشرين الثاني 1926(١).

3. الوزارة الثالثة (1928–1929):

عاد إلى رئاسة الحكومة في 14 كانون الثاني 1928 بعد استقالة جعفر العسكري، واشترط عند تكليفه حل المجلس النيابي. تضمّن منهاج وزارته عرض المعاهدة العراقية البريطانية السابقة على المجلس الجديد، ووضع أسس للدفاع الوطني.

أجرت الحكومة انتخابات جديدة، وشكّلت لجنة للتفاوض مع المندوب السامي البريطاني، غير أنّ المفاوضات لم تحقق ما كان يأمله العراقيون. طرح السعدون نتائج المباحثات على قادة السياسة في البلاد، فاتفقت آراؤهم على الاستقالة للضغط على بريطانيا. وبالفعل، قدّم استقالته في 20 كانون الثاني 1929 معلناً فشل المفاوضات(١).

4. الوزارة الرابعة (1929):


**Corresponding author:**

بعد فترة فراغ سياسي دامت أكثر من ثلاثة أشهر، شكّل السعدون حكومته الرابعة في 19 أيلول 1929، عقب وزارة توفيق السويدي الانتقالية. تميزت هذه الوزارة بكونها ائتلافية، وهدفت إلى تمهيد الطريق لانضمام العراق إلى عصبة الأمم عام 1932 دون شروط.

ركز برنامجها على:

التفاوض لعقد معاهدة جديدة مع بريطانيا تُزيل مظاهر الاحتلال وتسرّع دخول العراق العصبة.

تولي الجيش العراقي مهام الدفاع الوطني وفرض قانون التجنيد الإلزامي.

تقليص الوجود البريطاني في المؤسسات العسكرية والإدارية.

دعم الصناعة الوطنية ومراجعة التعريفة الجمركية بما يحمي السوق المحلية(١).

ثالثاً: نهاية عبد المحسن السعدون

في فجر 13 تشرين الثاني 1929م، أنهى عبد المحسن السعدون حياته بإطلاق النار على نفسه بعد صراع مرير مع ضغوط السياسة والواقع الاجتماعي. كان رجلاً ذا حس وطني عالٍ، وأصيب بإرهاق نفسي شديد نتيجة خلافاته مع بعض القوى السياسية والشعبية التي لم تفهم رؤيته الإصلاحية.


**Corresponding author:**

تشير بعض المصادر إلى أن خلافاته العائلية مع زوجته حورية خانم كانت من أسباب انتحاره، إلا أن باحثين آخرين استبعدوا ذلك، مستندين إلى وصيته التي أوصى فيها ابنه بضرورة احترام والدته، مما يدل على أن الأسباب كانت سياسية ونفسية أكثر منها عائلية(١).**رابعاً: نشوب مشكلة الموصل والمباحثات التركية البريطانية**

نتيجة لسقوط الدولة العثمانية استحوذت بريطانيا وفرنسا على نصيب الأسد في تقسيم تركة الدولة العثمانية، وكانت ولاية الموصل تتبع ولاية الشام الخاضعة لفرنسا حسب معاهدة سايكس بيكو لكن وفق اتفاق بريطاني فرنسي استطاعت بريطانيا أن تستحوذ على ولاية الموصل، وبذلت مجهودًا كبيرًا لضم ولاية الموصل عبر قنوات دولية ومباحثات رسمية كانت البداية من لوزان.

ففي مؤتمر لوزان الأول في ٢٧ تشرين الاول ١٩٢٢ أرسلت بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا دعوة من أجل عقد مؤتمر في لوزان إلى حكومات الولايات المتحدة واليابان واليونان ورومانيا ويوغسلافيا وحكومة القسطنطينية العثمانية وحكومة المجلس الوطني الكبير في أنقرة، وكلتيهما تمثلان نفس الجهة، ودعيت روسيا وبلغاريا إلى المؤتمر للاشتراك في مناقشات المضايق [1].

بالنسبة للحكومة العراقية فلم تدع وقد حاولت حضور المؤتمر دون جدوى لكنها ومع ذلك أرادت معرفة ما دار وتقرر في هذا المؤتمر فأرسلت اثنين من كبار موظفيها إلى لوزان وهما وزير الدفاع جعفر العسكري وتوفيق السويدي لموافاة حكومتهما بأخبار مشكلة الموصل[2].

لقد عقد هذا المؤتمر من أجل بحث المشاكل اليونانية - التركية وعقد معاهدة صلح جدية تحل محل معاهدة سيفر التي كانت عليها اعتراضات من الجانب التركي، كان على جدول أعمال المؤتمر مشكلة الموصل ونظام المضايق ومشكلة الأقليات ومشكلة نظام الامتيازات الأجنبية والمشاكل الاقتصادية والمالية كالدين العام العثماني وحماية المصالح الاقتصادية الأجنبية[3].

افتتح المؤتمر في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢ وقد رأس الوفد البريطاني اللورد كيرزون وزير الخارجية، ورأس الوفد التركي عصمت باشا وزير الخارجية ورأس وفد المراقبين الأمريكيين رجارد واشبرن سفير الولايات المتحدة الأمريكية في إيطاليا، وقد قسمت أعمال المؤتمر بين ثلاث لجان رأس اللورد كيرزون الأولى واختصت بالمشاكل الأرضية ومشاكل الأقليات ونظام المضايق، وربما تكون هذه اللجنة الأهم في أعمال المؤتمر، وقد كان اللورد كيرزون يمثل وجهة النظر العراقية في المطالبة بضم ولاية الموصل للعراق، التي تعارض وجهة النظر التركية[4].

ولما فشل اللورد كيرزون في تسوية مشكلة الموصل بينه وبين وزير الخارجية التركي عصمت باشا عرضها على لجنة في ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٣م وقال إن اجتماعه مع وزير الخارجية التركي لم يحقق


Corresponding author:

أي نجاح، وصرح وزير الخارجية التركي بعد اجتماعه مع وزير الخارجية البريطاني اللورد كيرزون أن تركيا لم تعترف بحاجة العراق إلى انتداب، ولم تعلم أي انتداب أعطي إلى بريطانيا، وليست هناك أي قيمة قانونية لمعاهدات عقدت مع العراق الذي كان ولا يزال جزءًا من الإمبرطورية العثمانية من الناحية القانونية، ولم تحترم بريطانيا المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم لأن سكان العراق لم يؤخذ رأيهم في الانتداب ، وأضاف أنه لا يوجد أي سبب يمنع من تبديل اتفاقية سان ريمو، عندما أيقن وزيرا الخارجية البريطاني أنه لا فائدة من استمرار الجدل مع عصمت باشا أرسل في ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٣م رسالة إلى السكرتير العام لعصبة الأمم مشيرًا إلى المادة الحادية عشرة من الميثاق ولفت نظر مجلس العصبة إلى المشكلة كأمر يؤثر على العلاقات الدولية ويهدد باضطراب السلام العالمي وقد أبدى رغبته في أن يتضمن موضوع مشكلة ولاية الموصل جدول أعمال المجلس في باريس حينها سيوضح الممثل البريطاني مشكلة الموصل توضيحا تاما [5].

في اجتماع مجلس العصبة الذي عقد في باريس في ٣٠ كانون الثاني أعلن اللورد بلفور ممثل بريطانيا أن النزاع حول الموصل يهم العصبة لأن العراق بالرغم من كونه تحت الانتداب البريطاني فإنه في النهاية تحت إدارة وإشراف العصبة، وإن الحكومة البريطانية تعمل نيابة عن العصبة، وأكد لتركيا وجود المساواة في المجلس بالرغم من غموض المادة السابعة عشر من الميثاق والتي تنص على دعوة غير الأعضاء لقبول التزامات العضوية وقت بحث النزاع "تحت الشروط التي يراها المجلس عادلة وقد فسر هذه الفقرة بأنها تعني المساواة التامة المطلقة، وقد ضمن رئيس المجلس لتركيا أنها ستكون على قدم المساواة التامة مع الشعوب الأخرى وأكد عدم تحيز المجلس، وقد أخذ المجلس علم بتصريح اللورد بلفور، في الاجتماع المشترك الذي عقدته لجان المؤتمر الثلاث في ٣١ كانون الثاني أعلن اللورد كيرزون أن الحكومة البريطانية مؤيدة من الأغلبية قد أحالت النزاع حول الموصل إلى عصبة الأمم لتحقيق قرار أكثر حيادية وقانونية ومرضي لجميع الأطراف، وقد كان بإمكان الحكومة البريطانية أن ترفض أي تساهل حول هذه القضية لأنه ليس لطلب تركيا أي أساس قانوني، ولكن من أجل إزالة أي سبب محتمل للنزاع فإنها اتخذت هذه الخطوة[6].

لم تسفر الاجتماعات أو الجلسات التي عقدت في مؤتمر لوزان عن حل المشكلة الموصل مما استدعى عصبة الأمم إلى عقد مؤتمر ثاني لحسم الملف، ففي ٦ أذار ١٩٢٣م رفض المجلس الوطني الكبير في أنقرة مشروع معاهدة الصلح لمخالفته الميثاق الوطني، لكنه خول الحكومة التركية إعادة فتح المفاوضات من جديد مع الحلفاء لذا كان لا بد من عقد جولة أخرى من المفاوضات سميت بمؤتمر لوزان الثاني، وفي ٢٣ نيسان افتتح مؤتمر لوزان الثاني، وكان يرأس الوفد البريطاني السير هوراس رمبولد وقد رأس اللجنة الأولى من لجان المؤتمر الثلاث، وفي ٤ يونيو أعلن السير رمبولد أنه يستحيل على الوفد


Corresponding author:

البريطاني قبول المادة الثالثة والسادسة عشرة في الاقتراحات التركية وقد أيد الوفد الفرنسي وجهة النظر البريطانية، وقد اقترح رمبولد أن تكون المفاوضات مباشرة بين بريطانيا العظمى وتركيا وأن لا تتجاوز التسعة أشهر، في ٢٦ حزيران أعلن السير هوراس رمبولد إن الوفدين البريطاني والتركي قد اتفقا على ان يقترحا على اللجنة مناقشة الفقرة الثانية من المادة الثالثة كما ظهرت في نص معاهدة الصلح وقد وافق وزير الخارجية التركي عصمت باشا على النص المقترح، وفي السابع والثامن من تموز بحث موضوع جلاء الحلفاء عن الأراضي التركية واتفق أخيرًا على النص الذي ظهر بعد ذلك في البروتوكول الذي وقع مع معاهدة الصلح في نفس اليوم [7] في هذا الوقت لم تتمكن حكومة السعدون المشاركة الفعلية في المناقشات لقضية الموصل إلا أن حكومة السعدون بقيت على اطلاع كامل خاصة أن قضية الموصل قضية عراقية قبل أن تكون بريطانية.

وقعت معاهدة لوزان الثانية في ٢٤ تموز ١٩٢٣م بإمضاء من بريطانيا وفرنسا واليابان وتركيا ورومانيا واليونان ويوغسلافيا وكان لبعض مواد المعاهدة علاقة بمشكلة ولاية الموصل، فالفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان نصت على أن يعين خط الحدود بين تركيا والعراق بترتيب ودي بين تركيا وبريطانيا خلال تسعة أشهر، وهو الاتفاق بين الطرفين الذي أشرنا إليه سابقا قبل توقيع المعاهدة، لم تشأ بريطانيا وحلفاؤها أن تتعطل معاهدة لوزان بسبب عرقلة بعض الملفات العالقة، لذا رحلت بعضها وكان من هذا البعض مشكلة الموصل التي طال أمدها، وبعد مباحثات بين بريطانيا وتركيا ووفد من عصبة الأمم اتفقت الأطراف على عقد مؤتمر لبحث مشكلة الموصل وتقرر أن يكون المؤتمر في القسطنطينية، وافتتح المؤتمر في القسطنطينية في ١٩ أذار ١٩٢٤م، وقد رأس الوفد التركي فتحي بك رئيس المجلس الوطني الكبير، ورأس الوفد البريطاني السير بيرسي كوكس المندوب السامي البريطاني السابق في العراق جرى اختياره بعناية حيث إنه متخصص في ملف العراق وشبه الجزيرة العربية وقد رافق الوفد البريطاني طه الهاشمي رئيس أركان الجيش العراق بصفة مستشار[8].

وفي مستهل أعمال المؤتمر كرر فتحي بك رئيس الوفد التركي الحجج التركية للاحتفاظ بولاية الموصل، وأضاف أن الأتراك والأكراد أبناء وطن واحد، وتركيا الجديدة تنبذ العنصرية والتمييز بين رعاياها، وإنه من المستحيل اقتطاعهم من وطنهم من أجل بضعة آلاف من الأشوريين ممن يقطنون ولاية الموصل، ثم إن الكرد في ولاية الموصل قد انتخبوا عنهم نوابًا في المجلس الوطني الكبير، وعقب المندوب البريطاني إن قبول هؤلاء الأكراد نواب يخالف معاهدة لوزان التي اشترطت ألا يقوم أحد الطرفين بعمل من شأنه يغير الحالة الراهنة من خط الحدود، في حين أن قبولهم أعضاء في المجلس التأسيسي العراقي لا يعد مخالفة لمعاهدة لوزان لأنه لا يحدث تغييرا في الوضع الراهن لأن الموصل تحت الإدارة الفعلية لحكومته، وأعربت بريطانيا عن مخاوفها لتعامل الحكومة التركية مع الأقليات


Corresponding author:

وخاصة الآثوريين الذين استغاثوا بالحكومة البريطانية لإعادة اسكانهم في مواطنهم السابقة وهي أراض تابعة لولاية الموصل، لم ينجح مؤتمر القسطنطينة وعاد الطرفان إلى مجلس عصبة الأمم وقد احتفظت الحكومة البريطانية بحرية العمل التامة فيما يخص خط الحدود الذي قد تطالب به أمام عصبة الأمم المتحدة إذا احيلت مشكلة الموصل إليها مرة ثانية[9].

**خامساً: بريطانيا والمجلس التأسيسي العراقي**

نتيجة لأهمية العراق بالنسبة لبريطانيا فقد سعت بريطانيا لضم ولاية الموصل للعراق حتى تكون تلك الثروة النفطية تحت إدارتها، وفي سبيل ذلك كانت بريطانيا تسعى للحصول وبشكل قانوني على تخويل عراقي يمكنها من المطالبة بشكل أكبر في ولاية الموصل وفي ٢٦ أبريل ١٩٢٤ أخبر السير هنري دوبس المندوب السامي البريطاني الجديد الملك فيصل أن بريطانيا العظمى ستصر على حقوق العراق في الموصل وتدافع عنها، وأن العلاقات البريطانية - العراقية ستكون وفقا للمعاهدة بين البلدين وليس صك الانتداب وستعترف حكومة بريطانيا في حق المجلس التأسيسي العراقي في مطالبته تعديل بعض النقاط في المعاهدة الامنية بأسرع ما يمكن بعد إبرامها، وقد رفض المجلس التأسيسي العراقي هذا العرض[10].

لقد كان المجلس التأسيسي العراقي (ومن ضمنه عبد المحسن السعدون) حجر عثرة في وجه الإنجليز وكان يصر على الانتهاء من معاهدة الحماية بحذف بعض البنود التي وجد المجلس أنها تسلب العراق سيادته، وفي نفس اللحظة كان أعضاء المجلس قلقين من مشكلة ولاية الموصل وخسارتها، بمعنى أنه أصبح أعضاء المجلس التأسيسي العراقي بين المطرقة والسندان، وقد دعا الملك فيصل أعضاء المجلس للاجتماع في يوم 9 حزيران وحثهم عن عدم التخلي عنه بعدم إبرام المعاهدة، ولكن النواب أصروا أولا بتسوية مشكلة الموصل والفصل بين إبرام المعاهدة والموصل، وأن لا تستخدم مشكلة الموصل كورقة ضغط على الأعضاء للموافقة على إبرام المعاهدة دون النظر لعواقبها بسبب بعض البنود التي كانت محل خلاف بعد تباين وجهات النظر بين المندوب السامي البريطاني والمجلس التأسيسي العراقي سارع المندوب السامي إلى البلاط الملكي وسلم الملك فيصل إنذارًا طالب من خلاله حل المجلس التأسيسي، وبعد مداولة قصيرة بين الملك فيصل والمندوب السامي البريطاني ورئيس الوزراء العراقي وممثل عن المجلس التأسيسي العراقي قبل اقتراح المندوب السامي وتم دعوة المجلس التأسيسي العراقي لعقد جلسة في ليلة ١٠ حزيران مع شرط يختص بالاتفاقية المالية وملحق يختص بمشكلة ولاية الموصل[11].

وقد أعلن المجلس في قرار إبرامه المعاهدة أنه يعتمد ويثق بشرف حكومة بريطانيا ويقبل بالتصريحات التي تلقاها المجلس من المندوب السياسي البريطاني بأن الحكومة البريطانية ستعدل الاتفاقية المالية بروح السخاء والعطف وتصبح هذه المعاهدة واتفاقياتها لاغية لا حكم لها إذا لم تحافظ الحكومة


**Corresponding author:**

البريطانية على حقوق العراق في ولاية الموصل، لقد التزمت حكومة بريطانيا في الوعود التي قطعتها للملك فيصل وأعضاء المجلس التأسيسي في العراق فقامت في أواخر حزيران ١٩٢٤م بعد إبرام المعاهدة مع العراق بإرسال رسالة إلى وزارة الخارجية التركية في أنقرة ذكرت بها وجهة النظر البريطانية في مشكلة الموصل موضحة أنها ستعرض المشكلة على عصبة الأمم، وأوضحت الرسالة أن فترة التسعة أشهر للمفوضات المباشرة انتهت دون التوصل إلى اتفاق المرجو ، وقد ردت الخارجية التركية رسميًا بأنها لا تستطيع التعاون في إحالة المشكلة إلى عصبة الأمم [12].

**سادساً: بريطانيا وعبد المحسن السعدون ونهاية مشكلة الموصل**

نرى من اسهامات عبد المحسن السعدون مناقشاته السياسية مع الجانب البريطاني بما يخص المعاهدات التي قدمت بريطانيا بها بعض التنازلات ومن ذلك المعاهدة الثانية بين الطرفين التي تم تصديقها في مجلس النواب، تلاها توقيع الطرفين المعنيين عليها، في شهر فبراير (شباط) 1926، حين كان عبد المحسن السعدون قد مضى عليه ما يقرب من ستة أشهر في رئاسة وزارته الثانية، وكانت علاقته مع دار الاعتماد البريطاني جيدة، وهذا ما أدى إلى توتر علاقته بالملك، فالأخير، بالقدر الذي كان يقدر كفاءة رئيس وزرائه، يرى أن دوره في إدارة شؤون البلاد راح يتلاشى، ولعل من المفيد التذكير بأن السعدون هو السياسي الوحيد الذي لم يكن من مجموعة الضباط الذين انضووا تحت قيادة فيصل خلال الثورة العربية الكبرى ضد الأتراك، فهو عمل أولاً مرافقاً للسلطان عبد الحميد الثاني، ثم أصبح نائباً عن مدينة الناصرية في مجلس المبعوثين (مجلس النواب العثماني)، وقد يكون عمله الأخير متزامناً مع انضواء فيصل في ذلك المجلس نائباً عن مدينة مكة، ومع استمرار مشكلة الموصل تحركت بريطانيا عبر ممثلها في مجلس العصبة بتحريك وعرض مشكلة ولاية الموصل وفي غضون أيام كانت قضية ولاية الموصل موضوعة في جدول أعمال مجلس عصبة الأمم، وفي ٣٠ أب ١٩٢٤م بحث مجلس العصبة مشروع برقية ترسل إلى الحكومة التركية وفيه وعد لتركيا بالمساواة في مباحثات المجلس وتخبر الحكومة التركية بتأجيل مناقشة مشكلة الموصل وترجوها الإسراع في إرسال من يمثلها. في ٥ أيلول أرسلت الحكومة التركية ٢٠ نسخة من مذكرة ومعها خريطة مرفقة لكي يوزعها السكرتير العام على أعضاء مجلس العصبة وقد زعمت أن المشكلة موضوعة البحث هي تقرير مصير ولاية الموصل وأن الادعاء البريطاني قد تجاوز حدود القضية، وأن الوفد البريطاني الذي تحاشى فكرة الاستفتاء عقد المشكلة عندما أحال النزاع إلى عصبة الأمم، وفي رأي الحكومة التركية أن أعدل أسلوب لمعالجة مشكلة ولاية الموصل هو الاستفتاء، تم تشكيل لجنة للبحث في أحقية الموصل بأن تتبع للعراق أو تركيا، طلب مجلس عصبة الأمم إلى لجنة التحقيق أن تمده في تقريرها النهائي عن مشكلة الحدود التركية ـ العراقية وتحديدًا حول تبعية ولاية الموصل.


Corresponding author:

قدم الطرفان البريطاني والتركي للجنة الحجج التي تؤيد موقف كل منها، لقد تجادل الفريقان المتنازعان جدلاً عنيفًا في محاولة كل طرف إثبات حججه بالأدلة، وقد ذكرت الحكومة التركية أن سكان المدينة يتكلمون ثلاث لغات العربية والتركية والكردية والجماعة التي تتكلم العربية هي في الحقيقة جماعة تركية تعلمت العربية والكردية لاتصالها بالعرب والكرد، وصرحت الحكومة التركية أن سكان الموصل لم يعتبروا نفسهم عربا قط أو كونهم جزءًا من العراق، وقد زودنا مجلس العصبة في حقيقة ذلك، وقد فند البريطانيون ذلك بأن مدينة الموصل من خلال المعلومات التي حصل عليها الضباط والسياسيون والرحالة هي إحدى المدن العربية الكبرى بناها العرب وإنها بالرغم من الحكم التركي في القرون السابقة لم تفقد سمتها العربية ولازالت.

عقد مجلس العصبة اجتماعًا في 3 أيلول ١٩٢٥م لمناقشة التقرير، وقد أدلى الممثل البريطاني بحججه ومما قاله " إن اللجنة أشارت إلى الفروق الدينية والآراء السياسية بين السنة والشيعة كسبب محتمل للصعوبات الإدارية في العراق، ولكنها لم تذكر في اي محل آخر من التقرير أن هذه النقطة تؤثر في مستقبل الموصل، وأكد أن العراق ليس بشيعي ولكن توجد أكثرية ضئيلة من الشيعة في العراق كله، وقد أجاب بعد ذلك الممثل التركي وتحدث عن النظام في تركيا وقال إن للأكراد جميع الحقوق التي للأتراك وقال إنه عاجز عن فهم الغاية من تقسيم الأكراد بحجة حمايتهم، يقصد فصل أكراد الموصل عن الأكراد القاطنين في ديار بكر الأراضي التركية التي ليست محل نزاع، مناقشة مجلس العصبة للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في ٢٣ ايلول ١٩٢٥م أرسل سكرتير عام عصبة الأمم رسالة إلى محكمة العدل الدولية وأرفق بها التماس مجلس العصبة عن الرأي الاستشاري وقد سأل المجلس رأي المحكمة وفقًا للمادة الرابعة عشر من ميثاق العصبة [13].

وفي ٢٦ تشرين الاول ١٩٢٥م اجتمعت محكمة العدل الدولية وأعلن رئيسها أن مجلس العصبة قرر في ١٩ ايلول ١٩٢٥م، أن يسأل المحكمة رأيها الاستشاري في خط الحدود بين تركيا والعراق المدعو مشكلة الموصل، وقد قررت المحكمة أن الظروف لا تمنعها من إعطاء الرأي المطلوب[14].

وفي ٢١ تشرين الاول اجتمعت المحكمة لإعطاء رأيها الاستشاري عن قضية الموصل، وقسمت المحكمة الرأي أربعة أقسام، القسم الأول: لخصت المحكمة تاريخ النزاع من الحرب العالمية الأولى، القسم الثاني : فسرت المحكمة الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان وعلاقتها بصلاحية مجلس العصبة القسم الثالث: ناقشت المحكمة مواد ميثاق العصبة ومواد معاهدة لوزان المتعلقة بإجراءات مجلس العصبة، القسم الرابع: ذكرت المحكمة استنتاجها وإجابتها بخصوص مشكلة الموصل وحلها[15].


Corresponding author:

في ١٦ كانون الثاني ١٩٢٥م اجتمع مجلس العصبة بحضور جميع الأعضاء وبغياب المندوب التركي الذي رفض الحضور، وقرأ سكرتير عام العصبة قرار مجلس العصبة متضمنا رأي محكمة العدل وكان القرار لصالح ضم ولاية الموصل للعراق، وقد ألحق بقرار مجلس العصبة القاضي بإعطاء ولاية الموصل للعراق شرطًا يوجب على بريطانيا العظمى والعراق الدخول في مفاوضات لعقد معاهدة تجعل مدة الانتداب البريطاني على العراق خمسا وعشرين سنة[16]، وبعد إذاعة قرار المجلس أبرق رئيس وزراء العراق عبد المحسن السعدون إلى رئيس وزراء بريطانيا يخبره إن العراق مستعد للمفاوضات من أجل عقد المعاهد الجديدة المقترحة، وبالفعل تم عقد معاهدة جديدة هي المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٦م التي أقرت إنهاء الانتداب في غضون خمس وعشرين سنة، في ١١ أذار ١٩٢٦م أرسل المندوب السامي البريطاني في العراق كتابًا إلى رئيس الوزراء العراقي السعدون يخبره من خلاله عن المفاوضات التي دارت بين بريطانيا العظمى وتركيا، وأرفقه بمسودة معاهدة تعقد بين بريطانيا والعراق وتركيا، وقد وافقت العراق على المعاهدة الثلاثية التي وقعت في أنقرة في يوم 5 يونيو ١٩٢٦م. [17].

وجاء في المادة الرابعة من المعاهدة أن تُنظَّم جنسية سكان الأراضي التي آلت إلى العراق وفقاً لما ورد في المواد (30 – 36) من معاهدة لوزان. كما نصت المادة الرابعة عشرة على أن تلتزم الحكومة العراقية بدفع نسبة 10% من عائداتها النفطية في ولاية الموصل إلى الحكومة التركية، وذلك لمدة خمسةٍ وعشرين عاماً تبدأ من تاريخ سريان المعاهدة. ونصت المادة السادسة عشرة على تعهد الحكومة العراقية بمنح العفو للأشخاص الذين قاموا بنشاط سياسي في مصلحة تركيا. وبتوقيع معاهدة أنقرة بين الأطراف الثلاث في المشكلة تكون مشكلة ضم ولاية الموصل طويت تماما بحكم عصبة الأمم ورأي محكمة العدل[18].

**الخاتمة:**

لقد كان لعبد المحسن السعدون أثره السياسي في المملكة العراقية بوصفه رجل سياسي ورئيس وزراء لأربع مرات الامر الذي دل على كفاءته كرجل دولة وفي سياق قضية الموصل التي شكل التنازع عليها من قبل تركيا من جهة ومن قبل الدولة العراقية المنتدبة من قبل بريطانيا من جهة ثانية، وعلى الرغم أن بريطانيا من قادت المناقشات مع الدولة التركيا إلا أن الحكومة السعدونية كانت رافضة إزاحة الجانب العراقي من قبل بريطانيا خاصة أن قضية الموصل قضية عراقية قبل أن تكون بريطانيا وقد استمر السعدون في قيادة حكومته والضغط على الجانب البريطاني ليس لأجل الموصل فحسب وإنما للوصول إلى معاهدات جديدة تعطي العراق حقوقها الاستقلالية واستمرار التنازلات البريطانية وصولاً لتحقيق الاستقلال الفلي وبذلك جعل قضية الموصل قضية عراقية فعلية.


**Corresponding author:**

الهوامش

([1]) the New York Times October 27,28,and29, 1922

([2]) الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي، الجزء الأول، ص ٣٧

([3]) The New York Times, Novmber 20, 1922

([4]) Foreign Office, Turkey No.1 (1923) Lausanne conference on Near Eastern Affairs 1922-1923, Records of proceedings and draft Terms of peace, cmd. 1814, London, (1923), pp 370-371

([5]) British Foreign Offiec, Turkey No. 1 (1923), Lausanne conference on Near Eastern Affairs 1922-1923, p.249

([6]) رايت، كوينسي، الخلاف على الموصل، المجلة الامريكية للقانون الدولي، المجلد 20، 3 تموز 1926، ص 453.

([7]) Permanent Court of International Justice, Docments Relating to Advisory opinion No, 12 (November 21,1925), Treaty of Lausanne, Article 3, Paragraph 2 (Frontier between Turkey and Iraq )pp.161-163.

([8]) لونكريك، ستيفن هيمسلي، العراق بين 1900-1950، مطبعة حسام، 1988، ص 152.

([9]) العبيسان، نواف فلاح الحميدي، موقف عصبة الأمم من مشكلة ولاية الموصل، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مج 84، عدد 1، 2024م، ص 138-139.

([10]) العبيسات، موقف عصبة الأمم من مشكلة ولاية الموصل، ص 140.

([11])الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الثاني، ص ٩١-٩٦

([12]) حسين، فاضل ، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية - الانكليزية - التركية وفي الرأي العام، بغداد، وزارة المعارف العراقية، الطبعة الأولى، ١٩٥٥، ص 113.

([13]) World court, Documents Relating to Advisory opinion No.12, pp.56-58.

([14]) World court, Documents, Relating to Advisory opinion, No.12 ,pp.8-9.

([15])العبيسان، موقف عصبة الأمم من مشكلة ولاية الموصل، ص 156.

([16]) النعيمي، احمد نوري، العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل، جامعة بغداد، ط1، 2010م، ص 15.

([17]) قسم الأبحاث، الموصل في الفكر الاستراتيجي التركي (دراسة وثائقية)، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2023، ص 41.

([18]) العبيسان، موقف عصبة الأمم من مشكلة ولاية الموصل، ص 157.

## المصادر والمراجع المستخدمة في البحث:


**Corresponding author:**

1. الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، مطبعة العرفان، صيدا، ط2، 1953م.
2. حسين، فاضل ، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية ـ الانكليزية ـ التركية وفي الرأي العام، بغداد، وزارة المعارف العراقية، الطبعة الأولى، ١٩55.
3. الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي، الجزء الأول.
4. رايت، كوينسي، الخلاف على الموصل، المجلة الامريكية للقانون الدولي، المجلد 20، 3 تموز 1926.
5. الريحاني، أمين، ملوك العرب، مؤسسة هنداوي، 2021م.
6. الزركلي، خير الدين، الأعلام، دار الكتب العلمية، بيروت.
7. السعدون، حميد حمد، امارة المنتفق وأثرها في تاريخ العراق والمنطقة الإقليمية، مكتبة الذاكرة، بغداد، 1999م.
8. **الطريفي، طلال بن خالد، سياسة الاتحاد والترقي تجاه العرب خلال الانقلاب العثماني، مجلة كلية الاداب، جامعة القاهرة، مج 79، عدد 7، 2019م.**
9. العبيسان، نواف فلاح الحميدي، موقف عصبة الأمم من مشكلة ولاية الموصل، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مج 84، عدد 1، 2024م.
10. علاوي، علي عبد الأمير، فيصل الأول ملك العراق، ترجمة: سيمون اكرم العباس، غيث يوسف محفوظ، مركز الرافدين للحوار، بيروت، ط1، 2022م.
11. فرج، لطفي جعفر، عبد المحسن السعدون ودوره الوطني، جامعة بغداد، 1988م.
12. قسم الأبحاث، الموصل في الفكر الاستراتيجي التركي (دراسة وثائقية)، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2023.
13. لونكريك، ستيفن هيمسلي، العراق بين 1900-1950، مطبعة حسام، 1988.
14. النعيمي، احمد نوري، العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل، جامعة بغداد، ط1، 2010م.

**المصادر الأجنبية:**

1. British Foreign Offiec, Turkey No. 1 (1923), Lausanne conference on Near Eastern Affairs 1922-1923.
2. Foreign Office, Turkey No.1 (1923) Lausanne conference on Near Eastern Affairs 1922-1923, Records of proceedings and draft Terms of peace, cmd. 1814, London, (1923).
3. Permanent Court of International Justice, Docments Relating to Advisory opinion No, 12 (November 21,1925), Treaty of Lausanne, Article 3, Paragraph 2 (Frontier between Turkey and Iraq )
4. The New York Times, Novmber 20, 1922
5. World court, Documents, Relating to Advisory opinion.


**Corresponding author:**